في عام 1944 نشرت مجلة الحديث الحلبية وثيقة ذكرت انها للتاريخ.

الوثيقة هي تقرير لجنة مشكلة من مجلس النواب اللبناني تعلل فيه أسباب رفض اقتراح عدد من النواب التقدميين منح المرأة اللبنانية حق الانتخاب و حق اشغال المناصب السياسية و الادارية .

و الحجة هي عدم قدرة المرأة اللبنانية على الامور العقلية الصرفة التي تنافي مع لطفها و ظرافتها ، و عدم قدرة ثمانين بالمئة من اللبنانيات على القراءة و الكتابة و غيرها من حجج...

و لطرافة هذا التقرير و غرابته ، خاصة أنه يتكلم عن " **المرأة اللبنانية** "ننشره كاملا.

جاء في مجلة الحديث(عدد 7 تموز 1944 صفحة 333)

قدم عشرة من أعضاء مجلس النواب اللبناني مذكرة بمنح المرأة اللبنانية حقوقها السياسية .

وقد أحدث هذا الاقتراح في وقته كثيراً من الضجة ...

وبعد أن نام مدة من الزمن في المجلس وضعت لجنة العرائض والاقتراحات تقريراً معللاً مدللا عنه.

ولما كان هذا التقرير على جانب عظيم من الأهمية فنحن ننشره هنا بنصه للتاريخ:

تلي الاقتراح المقدم من السادة النواب أسعد البستاني ، ووديع الأشقر ، وكمال جنبلاط ، و نقولا غصن ، والدكتور عبد الغني الخطيب، وغبريال المر ، وجورج عقل ، وجوزيف ضو ، والدكتور يعقوب الصراف.

وخلاصته أنهم يقترحون على المجلس النيابي وضع تشريع بإعطاء المرأة حقها بأن تنتخب وتُنتخب لدى مختلف الهيئات السياسية والإدارية.

وبأن تشغل المناصب كافة ، باستثناء رئاسات الجمهورية والحكومات ومجلس النواب وبالتالي مساواتها بالحقوق السياسية والإدارية مع الرجل.

ولما كانت اللجنة تعتقد بأن إعطاء المرأة هذه الحقوق يتنافى:

أولاً – مع طبيعتها(**المرأة خطرة في مجال الامور العقلية)**

لأن إعطاءها هذه الحقوق معناه عملياً تمكينها من الانغماس في السياسة ومن التفريط في قوى اختصاصها .

الإتاحة لها أن تكون ناخبة ومنخوبة و متسلمة لمقدرات البلاد والعباد يؤدي إلى زجها في الأمور العقلية الصرفة بشكل ما في هذه الأمور من تعقيد ومشقة وخطر، في حين أنها في طبيعتها مخلوق لطيف ظريف .

ثانياً – يتنافى مع بيئتها **(يحرم على المرأة الخروج سافرة):**

لأن مسلك المرأة في لبنان يتأثر إلى حد بعيد بالتقليد الديني والإقليمي .

فمن التقاليد الدينية ما يحرم على المرأة أن تظهر في الناس سافرة.

ومن التقاليد الإقليمية ما يحظر عليها أن تكلم رجلاً لوحده وأن تدخل المجتمعات العامة .

في مجتمع قد تكون بكر الأجيال وتكدس العادات والمعتقدات يستحيل نسفه دون تمهيد طويل ودقيق حكيم.

ثالثاً – يتنافى مع ثقافتها **(ثمانون بالمئة من نساء لبنان لا يعرفن القراءة و الكتابة):**

لأن الأكثرية الساحقة في اللبنانيات لا تملك من الثقافة والعلم قسطاً يخولها التصرف بالحقوق السياسية والإدارية كافة.

فالإحصاء التقديري لا يدل على وجود أكثر من عشرين بالمئة من المثقفات في لبنان في حين الثمانين بالمئة الباقيات لا يعرفن أيسر مبادئ القراءة والكتابة.

رابعاً – يتنافى مع واجبها العائلي **(مهام المرأة هي ادارة المنزل فقط):**

لأن الرسالة المترتب على المرأة تأديتها هي تحضير الأسرة التي يرتكز عليها الكيان الوطني وتتوقف عليها حياة الأمة وهي إدارة المنزل الذي يشكل نواة الدولة المستقبلية.

وتمتنع المرأة من تأدية رسالتها هذه إذا هي نزلت ميدان السياسة العملية فتكون النتيجة تفكك الأسرة وفساد المنزل وبالتالي تفكك الوطن وفساد الدولة.

خامساً – يتنافى مع تاريخها **(التاريخ يمنع تعامل المرأة بالسياسة):**

لأن التاريخ اللبناني لا يعرف أن المرأة خاضت يوماً المعترك السياسي فهي إذن لم تكسب خبرة ومراناً تاريخيين في هذا الحقل وعليه فإفادتها منه وفيه ستكون قليلة إن لم نقل معدومة.

ولأن الدول الشرقية عامة والعربية خاصة لم تعط المرأة هذه الحقوق فلماذا يكون لبنان سباقاً إلى مضمار يُشك كثيراً في أمكان انتفاعه منه ؟

سادساً – يتنافى مع مشكلة العمل والبطالة **(عمل المرأة بالسياسة يزيد البطالة):**

لأن العدد الضخم من الشبان العاطلين عن العمل في لبنان كان قبل الحرب وحتى بعد انتهائها يسبب مشكلة من مشاكلنا الاجتماعية و نحن بحاجة إلى تخفيف العناصر التي تطالب بالعمل وتضيق ذرعاً بقلة المرافق التي تستوعب عدد البطالين، فكيف بنا إذا زدنا هذا العدد وفتحنا الباب للنساء وهن يشكلن أكثر من نصف الأمة اللبنانية عدداً.

سابعاً – يتنافى مع منطق التشبه والاقتداء بالغير **(لا يوجد في لبنان مبرر لحقوق المرأة السياسية):**

لأن الدول الغربية الديمقراطية التي أعطت المرأة حقوقاً سياسية وإدارية لها مبررها.

ففي انكلترا مثلاً ملكية وراثية تحتم على ولية العهد أن تتربع العرش إذا لم يكن هناك ولي عهد ، فتوكيداً لشرعية هذا الملك أعطيت المرأة المحكي عنها.

وفي روسيا تبنت الدولة الولد بأن كفلته بعد ولادته حتى المراهقة وجعلته في مدارس انشئت خصيصاً لهذا الغرض بحيث يتمكن الولد من الصحة والعلم والتربية الوطنية والأخلاق جميعاً .

ثم إن الدولة تعهدت المرأة بتربية خاصة وزودتها بثقافة كافية قبل أن تمنحها الحقوق السياسية ، أما في لبنان فلا شيء من ذلك.

لذلك ترى اللجنة أن لا يؤخذ بهذا الاقتراح حالياً.

نصائح تهيء المرأة اللبنانية لنيل حقوقها السياسية

اللجنة ترغب إلى المجلس النيابي أن يعمل على تهيئة العهد الذي يمكن فيه إعطاء المرأة الحقوق المطلوبة وذلك :

- 1 بالسهر على تربية الإناث بطريقة تكيف طبيعتهن وتجعلهن يعولن على العقل في تصرفاتهن العملية.

2- العمل المتواصل للتخلص من وطأة المحافظين على التقاليد التي لا تتفق مع تقدم الاجتماع الحديث.

3- إقصاء الجهل عن المرأة عموماً وتنقيتها بثقافة متينة يمكنها معها أن تنظر إلى الرجل كشريك لها مسؤول عن رقي الأمة لا كسيد ومحام فحسب .

وثيقة التاريخ

مجلس النواب اللبناني يرفض

اعطاء المرأة حقوقها السياسية

قدم عشرة من اعضاء مجلس اللبناني مذكرة النواب بمنح المرأة اللبنانية حقوقها السياسية . وقد احدث هذا الاقتراح في وقته كثيراً من الضجه ... وبعد ان نام مدة من الزمن في المجلس وضعت لجنة العرائض والاقتراحات تقريراً معللاً مدللا عنه . ولما كان هذا التقرير على جانب عظيم من الاهمية فنجن ننشره هنا بنصه للتاريخ :

تلي الاقتراح المقدم من السادة النواب اسعد البستاني ووديع الاشقر وكمال جنبلاط وفولا غصن والدكتور عبد الغني الخطيب وغبريال المر وجورج عتلر وجوزيف ضو والدكتور يعقوب الصراف ، وخلاصته انهم يقترحون على المجلس النيابي وضع تشريع باعطاء المرأة حقها بان تنتخب وتنتخب لدى مختلف الهيئات السياسية والادارية وبان تشغل المناصب كافة باستثناء رئاسات الجمهورية والحكومات ومجلس النواب وبالتالي مساواتها بالحقوق السياسية والاداريه مع الرجل .

ولما كانت هذه اللجنة تعتقد بان اعطاء المرأة هذه الحقوق يتنافى :

اولاً - مع طبيعتها : لان اعطاءها هذه الحقوق معناه عملياً تمكينها من الانغماس في السياسة ومن التفريط في قوي اختصاصها . والاتاحة لها ان تكون ناخبة ومنتخبة